

Distr.: General
18 July 2018
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البندين ٩٥ و ١٠٢ من القائمة الأولية*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً - مقدمة
٢	ثانياً - ملاحظات
٥	ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات
٥	كوبا
٦	إكوادور
٦	المكسيك
٧	المغرب
٨	قطر
٨	الاتحاد الروسي
٩	الجمهورية العربية السورية
١١	تركيا
١٣	أوكرانيا
١٤	رابعاً - الردود الواردة من الاتحاد الأوروبي



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/50

170818 060818 18-11926 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - في الفقرة ١٠ من القرار ٢٤/٧٢ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من قرارها ٣٠/٤٦. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام، مع أخذ تطور الحالة في المنطقة في الاعتبار، أن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام، المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير المتخذة في هذا الشأن، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١١ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم، في الدورة الثالثة والسبعين، تقريرا عن تنفيذ القرار. وهذا التقرير مُقدّم تلبية لذلك الطلب.
- ٢ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، أرسل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء يلفت فيها انتباهها إلى فقري القرار المذكورين، ويلتمس آراءها بشأن المسألة. وستنشر أي ردود ترد بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح (www.un.org/disarmament/) باللغة التي تقدّم بها. ولن تُصدر أي إضافات.
- ٣ - ووردت ردود من حكومات كوبا، وإكوادور، ومدغشقر، والمكسيك، والمغرب، وقطر، والاتحاد الروسي، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، وهي مستنسخة في الفرع الثالث من هذا التقرير. ويستنسخ في الفرع الرابع، وفقا للطرائق المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٥، رد ورد من الاتحاد الأوروبي.

ثانيا - ملاحظات

- ٤ - في الدورة العادية الحادية والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كررت الدول العربية الأعضاء في الوكالة تأكيد طلب سبق أن قدمته لإدراج بند في جدول الأعمال عنوانه "القدرات النووية الإسرائيلية". غير أن تلك الدول نفسها آثرت، للسنة الثانية على التوالي، ألا تعيد تقديم قرار في إطار ذلك البند، وأعربت عن الأمل، في ضوء ما قررت، في أن ينظر إلى جهودها الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بنظرة إيجابية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وأعربت إسرائيل عن أسفها لإدراج ذلك البند في جدول الأعمال، ودعت مجموعة الدول العربية إلى الامتناع عن إدراج البند في الدورات المقبلة للمؤتمر العام.
- ٥ - وفي الجلسات التي عقدتها اللجنة الأولى خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، واصلت الدول الاعراب عن تأييدها للدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ورغم انتقاد العديد من الدول لعدم إحراز تقدم نحو إنشاء هذه المنطقة، لم تطرح أي أفكار جديدة ولم يشتمل القراران اللذان تقدمهما مصر سنويا بشأن الشرق الأوسط إلا على تحذيرات فنية. وأدى الاتحاد الروسي ببيان أعرب فيه عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بعقد مؤتمر بشأن إنشاء تلك المنطقة والأثر السلبي الذي يمكن أن يترتب على ذلك فيما يتعلق بمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وأشار الاتحاد الروسي إلى ورقة عمل قدمت في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة

عام ٢٠٢٠، المعقودة في فيينا في الفترة من ٢ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧، وتضمنت أفكارا محددة بشأن ترتيبات لمواصلة العمل (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.31)، وإلى عزمه على إجراء مشاورات مكثفة خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية مع بلدان المنطقة بشأن الخطوات الممكنة اتخاذها تحقيقا لأمر من بينها إزالة الحواجز التي تعترض الأعمال التحضيرية وعقد المؤتمر. وذكر الاتحاد الروسي أن الاقتراح سيظل مطروحا إلى أن تحتاجه دول الشرق الأوسط. وكررت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد تأييدها للهدف المتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل واستعدادها لدعم الحوار الإقليمي المباشر.

٦ - وخلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٣ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، أُعرب عن التأييد لأهمية إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في الأماكن التي لا توجد بها هذه المناطق، لا سيما في الشرق الأوسط.

٧ - وأكدت الدول الأطراف من جديد تأييدها للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، وأشارت إلى تأكيد مؤتمري استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ لأهداف وغايات ذلك القرار. وأشارت الدول الأطراف إلى عزمها على أن تتخذ، بشكل فردي وجماعي، جميع التدابير اللازمة لتنفيذ القرار على الفور. وأكدت الدول الأطراف من جديد تأييدها لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

٨ - وقدمت أربع ورقات عمل بشأن هذه المسألة في إطار الدورة الثانية للجنة التحضيرية. ودعت مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في ورقة العمل التي قدمتها (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.16)، الأمين العام إلى التعجيل بجهوده الهادفة إلى ضمان أن يعقد، دون مزيد من التأخير، مؤتمر ناجح بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ودعت جمهورية إيران الإسلامية في ورقة العمل التي قدمتها (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.31) مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ إلى إنشاء هيئة فرعية في إطار لجنته الرئيسية الثانية للنظر في التنفيذ العاجل لقرار عام ١٩٩٥ وخطة عمل عام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، والاتفاق، استنادا إلى التجارب السابقة، على خطوات عملية للإسراع بتنفيذ القرار وخطة العمل. واقترحت إيران أيضا بعض العناصر التي يمكن إدراجها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وقدمت الولايات المتحدة ورقة عمل (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.33) تشتمل على خطوات عملية لتهيئة الظروف الملائمة لإحلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. وأدلت مجموعة الدول العربية ببيان مشترك وأصدرت ورقة عمل (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.34) تؤكد فيها من جديد تصميمها على بذل ما بوسعها من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، بهدف تعزيز إمكانية تحقيق السلام والأمن والاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية، أنها لا تزال مقتنعة بأن عقد مؤتمر أولي، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية من جانب جميع الدول في المنطقة، على النحو المبين في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، هو هدف قيم ووجيه ويمكن تحقيقه.

٩ - وبالإشارة إلى أن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/72/340 (Part I))، العمل المشترك الذي تضطلعان به بمهدف التدمير الكامل لبرنامج الجمهورية العربية السورية المعلن للأسلحة الكيميائية. ويسهم ذلك العمل في تحقيق أمور من بينها إقامة المنطقة المذكورة. ومن الضروري أن يستمر التفاعل بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حل جميع القضايا المتعلقة المتصلة بالإعلان السوري الصادر بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية).

١٠ - وتبعث التقارير التي تفيد باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية على القلق الشديد، ولا سيما تأكيد بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية لاستخدام الأسلحة الكيميائية ثلاث مرات، في اللطامنة، في آذار/مارس ٢٠١٧، ومرة واحدة، في سراقب، في شباط/فبراير ٢٠١٨. وفي ظل هذه الخلفية، يكون عدم تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أمراً مؤسفاً للغاية، حيث ترك ذلك المجتمع الدولي دون آلية مكرسة لإسناد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا الصدد، قرر مؤتمر الدول الأطراف، في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في دورته الاستثنائية الرابعة، أن تضع أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ترتيبات لتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، عن طريق تحديد منشأ تلك الأسلحة والإبلاغ عن كافة المعلومات التي يمكن أن تكون ذات صلة بذلك، في الحالات التي تُقرّر فيها بعثة المنظمة لتقصي الحقائق، أو يكون قد سبق لها أن قررت، أن تلك الأسلحة قد استخدمت أو يحتفل أن تكون قد استخدمت.

١١ - وحسب المذكور في خطة نزع السلاح المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك"، التي أطلقها الأمين العام في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ في جنيف، سيعمل الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح مع الدول الأعضاء على تعزيز وتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بطرق منها تيسير السبل لتوثيق التعاون والتشاور بين المناطق القائمة، وتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى البروتوكولات ذات الصلة الملحقه بالمعاهدات المنشئة لهذه المناطق، ودعم المضي في إنشاء هذه المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

١٢ - ومن شأن تهيئة الظروف الأمنية المستقرة، والتوصل في نهاية المطاف إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط، أن يُسهما في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها أن تسعى إلى تهيئة هذه الظروف. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة لا تزال مستعدة لتقديم أي مساعدة في هذا الصدد. وثمة قلق بالغ في هذا السياق إزاء استمرار انعدام فرص التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتزايد العراقيل التي تعيق تحقيق حل الدولتين. وتشكل التوترات الأخيرة التي تشهدها غزة تذكراً مروعة بمدى هشاشة الحالة، وصعوبة أن يتحمل العالم مزيداً من تبعات هذا الصراع. فحلُّ الدولتين هو الطريقة الواقعية الوحيدة لإنهاء الصراع، ووضع حد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإيجاد حل لجميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون والأمن، وإنشاء دولة فلسطين ذات السيادة، المستقلة، المتصلة المناطق، التي تتوافر لها أسباب البقاء، وتعيش في سلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل الآمنة، وفقاً

لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات السابقة، ومبادئ مدريد، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ويؤكد الأمين العام من جديد التزامه القوي بالتوصل إلى سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط.

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن كوبا، إذ يساورها بالغ القلق إزاء الخطر الذي يشكله على البشرية وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها، تثنى على الجهود المبذولة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، لأنها تسهم في القضاء التام على الأسلحة النووية.

وتشكل كوبا جزءا من أول منطقة كثيفة السكان في العالم يتم إعلانها منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، التي تمثل أساسا مرجعيا سياسيا وقانونيا ومؤسسيا لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم.

وقد أسهمت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي وفي صون السلم والأمن الدوليين، باعتبارها أول منطقة يعلن رسميا أنها منطقة سلام، وذلك في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في هافانا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

وعلى الرغم من الدعوات التي وجهها المجتمع الدولي ومن القرارات والمقررات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يمكن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن إنشاء هذه المنطقة من شأنه أن يساهم مساهمة ملموسة في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، ومن شأنه أيضا أن يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ومما يقوض بشدة من مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإخفاق، في عام ٢٠١٢ والأعوام اللاحقة، في عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لما تقرر في مؤتمرات الأطراف في استعراض المعاهدة للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥. ونحن نشدد على وجوب أن يركز مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ على الامتثال للاتفاق الذي تم التوصل إليه من أجل تفادي وقوع أي أثر سلبي على مصداقية المعاهدة ونظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ككل.

وتؤكد كوبا مجددا التزامها الراسخ بتحقيق سلام دائم وواسع النطاق في الشرق الأوسط، وتدعو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، دون مزيد من التأخير ودون شروط مسبقة.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

تدعو إكوادور، وفقا لالتزامها بالسلام وتمشيا مع المادة ٤١٥ من دستورها، إلى حل المنازعات بالوسائل السلمية، وترفض أي نوع من التهديد باللجوء إلى القوة أو استعمالها لتسوية المنازعات. وهي تدين أيضا استحداث أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، كانت إكوادور أحد بلدان أمريكا اللاتينية الخمسة التي وقّعت على إعلان عام ١٩٦٣ الذي أفضى إلى التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت أول منطقة كثيفة السكان خالية من الأسلحة النووية في العالم.

وقد رحبت إكوادور بإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم (أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، ومنغوليا) لأنها تعتقد أن الوعي بعدم مشروعية استخدام هذه الأسلحة سيعزز من خلال الإعلان عن المزيد من الأقاليم الخالية من الأسلحة النووية، مما سيسهم إسهاما ملموسا في بناء عالم أكثر أمنا. وبالتالي، يؤسفها عدم عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو المؤتمر الذي اتفق على عقده في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وهي تشجع الأمين العام على زيادة الجهود التي يبذلها حتى يمكن عقد مؤتمر في أقرب فرصة ممكنة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن المكسيك، باعتبارها القوة الرئيسية التي دفعت إلى إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كثيفة السكان، تعرب عن تأييدها لإنشاء هذه المناطق بوصفها تديبرا فعالا لعدم الانتشار النووي. ويخضع هذا، بطبيعة الحال، لاتفاقات صريحة بين الأطراف المعنية بما يتفق مع القانون الدولي.

وترى المكسيك أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية قد ساهمت في عملية عدم انتشار الأسلحة النووية، ما دامت الدول المشاركة في هذه الاتفاقات تتعهد بالألا تقوم بتطوير الأسلحة النووية أو اقتنائها أو استخدامها، وبأن تحول دون نشر الأسلحة النووية التابعة لدول أخرى على أراضيها. وترى المكسيك، في نهاية المطاف، أن المناطق الخالية عسكريا من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، بل خطوة في منتصف الطريق المؤدي إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وتؤيد المكسيك الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ما فتئت المكسيك تدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد داخل الجمعية العامة، وترى أن العمل على تحقيق ذلك عنصر رئيسي في الالتزامات الكامنة وراء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٥ بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على نزع فتيل التوترات وتهيئة مناخ من السلم والأمن في تلك المنطقة، بما يساهم في تحقيق هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية فيها.

وتعرب المكسيك عن أسفها لتأجيل المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وترى أن إلغاء المؤتمر له أثر سلبي على نظام عدم الانتشار. كذلك ترى المكسيك أن عدم عقد المؤتمر قد أضر على مصداقية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما أضر بالثقة بين الأطراف وبالتزاماتها. وتعرب المكسيك عن أملها في أن يمكن التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد في دورة الاستعراض الجديدة للمعاهدة في عام ٢٠٢٠.

وستستمر المكسيك، سواء بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها من البلدان، في دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، سواء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ أو داخل اللجنة الأولى للجمعية العامة وضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعيد أيضا تأكيد عرضها لتبادل خبرتها والدروس المستفادة خلال عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٨]

ترى المملكة المغربية أنه من المهم للغاية أن يعقد، دون مزيد من التأخير، مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تنفيذًا لخطة العمل المتعلقة بتنفيذ القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

ويأسف المغرب لتأجيل مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ولتعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الأمر الذي كان من شأنه أن يعزز الهدف المشترك المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ويؤكد المغرب أهمية انضمام جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرامها اتفاقات للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو أمر من شأنه أن يساهم في تحقيق السلام العادل والدائم لصالح جميع هذه البلدان.

ويهنئ المغرب دولة فلسطين على انضمامها في عام ٢٠١٥ إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك على توقيعها على اتفاق للضمانات الشاملة، ويرى أن الانضمام إلى المعاهدة له أهمية حيوية في إحلال السلام وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ويؤكد المغرب ضرورة أن تتخذ جميع الأطراف المعنية الخطوات العملية والعاجلة اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وأن تعلن رسمياً، ريثما يتم إنشاء تلك المنطقة، أنها ستمتنع عن إنتاج الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية أو الحصول عليها أو حيازتها وعن السماح لأي طرف ثالث بوضع أسلحة نووية في أراضيها.

ويهيب المغرب بالمجتمع الدولي أن ينظر بجدية وبطريقة عادلة ومنصفة في الشواغل المتعلقة بنشر الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

- إن دولة قطر من أوائل الدول المؤيدة والداعمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط حسب قرارات مؤتمرات استعراض المعاهدة للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.
- إن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية يعد أحد أسس تعزيز السلم والأمن الدوليين.
- تؤكد على أهمية التمسك بالمرجعيات والقرارات الصادرة بهذا الخصوص في جميع المحافل الدولية سواء كان قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أو نتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة.
- إن دولة قطر تساند الجهود المبذولة لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ الفائت الخاص بإنشاء هذه المنطقة بإشراف ورعاية ومسؤولية الأمين العام للأمم المتحدة وممثلي الدول الراعية لقرار مؤتمر عام ١٩٩٥.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن روسيا، بصفتها واحدة من مقدمي القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، قد بذلت جهوداً لاستئناف الحوار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي سبيل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، قدم الوفد الروسي، في إحدى الجلسات التي عقدتها اللجنة الأولى خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، عرضاً غير رسمي بشأن حل يمكن الأخذ به فيما يتعلق بجوانب الأمن الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. وفي الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التزمت الأطراف بتهيئة الظروف المواتية لاعتماد قرار في مؤتمر

استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ يقضي بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويمكن أن تتخذ المقترحات الروسية المتعلقة بتنظيم المؤتمر وعمليته التحضيرية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.31) إطاراً لذلك.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[١١ أيار/مايو ٢٠١٨]

تؤكد الجمهورية العربية السورية على الدور الأساسي للأمم المتحدة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على أساس قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن، إضافة إلى قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقرارات مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على أن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية في العالم يعتبر تدبيراً هاماً من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وهو ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة للمساهمة في بلوغ هدف نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي وتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والمحافظة على مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وانطلاقاً من قناعة الجمهورية العربية السورية بأن امتلاك أي دولة في العالم للأسلحة النووية أو وصولها إلى أي جهة غير حكومية، أو إلى جماعات إرهابية، هو أمر يهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، فقد حرصت الجمهورية العربية السورية على أن تكون من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، كما أكدت في جميع المحافل الدولية على استمرار تنفيذها لالتزاماتها الدولية بموجب أحكام المعاهدة، التي اعتبرتها الركيزة الأساسية لمنظومة عدم الانتشار، ولتحقيق النزع الكامل للسلاح النووي، ولاعتمادها المرجعية الدولية التي تعطي الدول الأطراف الحق الثابت في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها لاستخدامها في مختلف التطبيقات السلمية للطاقة الذرية، استناداً لأحكام المادة الرابعة من المعاهدة.

وتذكر الجمهورية العربية السورية بأنها كانت قد تقدمت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ خلال عضويتها في مجلس الأمن بمبادرة من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، إلا أن مواقف بعض الدول النافذة في مجلس الأمن عرقلت تلك المبادرة. وقد أعادت الجمهورية العربية السورية طرح هذه المبادرة من خلال تقديم مشروع قرار في مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ووضعته باللون الأزرق، إلا أن الولايات المتحدة هددت، آنذاك، باستخدام امتياز النقض لإسقاطه بمخافة استثناء إسرائيل من عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وانضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة يؤكد من جديد حرصها على إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي، في الشرق الأوسط، ويدحض الدرائع الإسرائيلية الهادفة للتهرب من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

كما تؤكد الجمهورية العربية السورية على قلقها البالغ إزاء العقوبات التي تضعها إسرائيل أمام جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، فهي لا تزال ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي وترفض إخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مخالفة بذلك جميع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وبالأخص قرار المجلس ٤٨٧ (١٩٨١)، وقرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على أن الطريق الوحيد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ودرء خطر انتشار الأسلحة النووية هو انضمام إسرائيل دون مزيد من الإبطاء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، وإخضاع جميع أنشطتها ومنشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، تعرب الجمهورية العربية السورية عن عميق قلقها من عدم إحراز أي تقدم في اتجاه تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥ وخطة العمل المتعلقة بالشرق الأوسط التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وعليه، تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة المحافظة على ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، الذي أقرّ بأن قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ سيبقى سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، وأقرّ أيضاً بأن هذا القرار يشكل عنصراً أساسياً من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥.

وتذكر الجمهورية العربية السورية مجدداً بأن قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، لم يكن ممكناً لولا الصفقة التي اعتمدت آنذاك والتي تعهدت بموجبها الدول النووية بالنظر في ما يقلق العديد من الدول الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، ومن ذلك ضرورة الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها للضمانات الشاملة دون شرط وبدون مزيد من الإبطاء، والتخلص من جميع القدرات النووية العسكرية الموجودة لديها الخارجة عن أي رقابة دولية، وذلك تمهيداً لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

والجمهورية العربية السورية، إذ تعبر عن أسفها لفشل انعقاد المؤتمر الدولي في عام ٢٠١٢ الذي أقرته الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ والذي كان من المقرر أن تحضره جميع دول الشرق الأوسط، والمتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، إنما ترفض في الوقت ذاته كافة الذرائع التي قدمتها الولايات المتحدة، بصفتها دولة وديعة للمعاهدة وأحد العاقدين لمؤتمر عام ٢٠١٢، والتي تسببت في إفشال عقد المؤتمر، وتؤكد مرة أخرى على مسؤولية مجلس الأمن، وفقاً لقراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار ٤٨٧ (١٩٨١)، عن الضغط على إسرائيل من أجل إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، خاصة وأن الدول الوديعة للمعاهدة تتمتع بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن، ومن أجل إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإزالة ترسانتها النووية ووسائل إيصالها، وبالتالي إخضاع جميع أنشطتها النووية إلى اتفاق الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة تعهد الدول النووية، بموجب التزامها بأحكام المادة الأولى من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ألا تنقل إلى إسرائيل أي أسلحة نووية أو أي أجهزة نووية متفجرة، أو أي سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على أسلحة أو أجهزة من هذا القبيل، وبألا تقوم إطلاقاً بمساعدتها أو تشجيعها أو تحفيزها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو على اقتنائها أو على اكتساب السيطرة عليها بأي طريقة أخرى.

وفي هذا السياق، تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة عدم الربط بأي شكل من الأشكال بين مسألة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وعملية السلام في المنطقة. كما تذكر مجدداً بأن أي إشارة لتحديد دول منطقة الشرق الأوسط لهذا الغرض لا تشكل بأي شكل من الأشكال تعريفاً للمنطقة.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية، مرة أخرى، استعدادها للتعاون مع الأمين العام في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن تركيا تؤكد من جديد التزامها القوي بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وتستبعد تركيا من سياستها إنتاج أسلحة الدمار الشامل وامتلاكها واستخدامها وتطويرها ونقلها. وهي تشارك بنشاط في الجهود الدولية المبذولة في هذا الميدان، وتدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيثما كان ذلك ممكناً، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، الناشئة عن المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشكل تدابير إقليمية فعالة لبناء الثقة، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح وتنفيذ المعاهدة.

ومن هذا المنطلق، شاركت تركيا في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في تقديم القرار ٢٢/٧٢ المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا"، كما انضمت إلى توافق الآراء فيما يتعلق بالقرار ٥١٥/٧٢ المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)". كذلك شاركت تركيا في تقديم القرار ٥٠/٧٢ المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية".

ولضمان السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط أهمية حاسمة بالنسبة لتركيا، باعتبارها من البلدان المجاورة للمنطقة. وفي هذا الصدد، ما فتئت تركيا تمثل على الدوام نصيراً قوياً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ووسائل أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. وسيكون إنشاء تلك المنطقة أمراً متوافقاً مع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، ومع المبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩. ومن هذا المنطلق، تؤيد تركيا تأييداً كاملاً القرار الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، بهدف إنشاء منطقة من هذا القبيل. وتركيا ملتزمة بالقرار الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، الذي قضى أيضا بعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ لتحقيق هذه الغاية. وتأسف تركيا لأن هدف عقد ذلك المؤتمر لم يمكن تحقيقه. وعلاوة على ذلك، فإن من المؤسف أن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ قد انتهى دون التوصل إلى نتيجة.

وفي هذه المناسبة، تود تركيا أن تعيد التأكيد على الأهمية الحيوية للمعاهدة باعتبارها الإطار القانوني الدولي الرئيسي في هذا المجال. وهذا واقع لا يمكن إنكاره نخلص منه إلى ضرورة تعزيز المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها. وسيشكل انضمام الدول التي لم تفعل ذلك بعد خطوة هامة في هذا الاتجاه. وسيكون لهذا مغزى خاص بالنظر إلى أن هناك دولة واحدة فقط في منطقة الشرق الأوسط ليست طرفا في المعاهدة.

وتدعو تركيا أيضا جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى القيام بذلك وإلى التقيد بتلك الصكوك، وإلى أن تبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاق ضمانات شاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، وكذلك، حسب الاقتضاء، بروتوكولا معدلا للكميات الصغيرة. وترى تركيا أن الانضمام إلى هذه الاتفاقات وتنفيذها من شأنهما أن يمهدا الطريق نحو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، صوتت تركيا لصالح قرار الجمعية العامة ٤٣/٧٢ المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة"، وشاركت في تقديم القرار ٧٠/٧٢، المعنون "معاهدة حظر التجارب النووية".

ومن شأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط أن يسهم في تخفيف حدة التوترات، وبناء الثقة، وتشجيع عملية السلام، وتعزيز المعايير العالمية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وتدعيم الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام والأمن، مع مراعاة الطابع الفريد لهذه المنطقة، الذي يتجاوز مجرد فئة واحدة من الأسلحة. وتعتقد تركيا اعتقادا راسخا بأنه ينبغي الإسراع بخطى عملية إنشاء هذه المنطقة، ذلك أن إرجاءها إلى أجل غير مسمى من شأنه أن يقوض مصداقية النظام الدولي لعدم الانتشار. وتأمل تركيا في أن يمكن في الفترة المقبلة التغلب على التحدي الذي تشكله هذه المسألة. ولهذا، ينبغي تشجيع جميع الجهات المعنية على اتخاذ مواقف بناءة.

وتواصل تركيا دعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. وقد انضمت مؤخرا، في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٤/٧٢ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط". وبالإضافة إلى ذلك، صوتت تركيا لصالح القرار ٦٧/٧٢ المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط". وتروج تركيا لفكرة هذه المنطقة في المحافل الدولية الأخرى كذلك. وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، صوتت تركيا لصالح القرار GC(61)/RES/14 المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط"، في الدورة العادية الحادية والستين للمؤتمر العام، المعقودة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وأدلت تركيا ببيان دعما لإنشاء مثل هذه المنطقة في كل من الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، اللتين عقدتا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، على التوالي.

وتركيا عضو في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وقدمت في إطار المبادرة ورقة عمل (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.7) بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، في دورتها الثالثة، التي عقدت في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

وتدعو تركيا جميع الأطراف إلى المساهمة في إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتتطلع إلى مواصلة الأمين العام مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى من أجل تحقيق ذلك الهدف. وتظل تركيا ملتزمة بدعم هذه الجهود.

وتلتزم تركيا التزاما راسخا بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تعتبرها عنصرا رئيسيا في تحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز الظروف المواتية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

كذلك تدرج تركيا هذا الموضوع في جدول الأعمال خلال المحادثات الثنائية، حسب الاقتضاء.

وأخيرا وليس آخرا، ستواصل تركيا جهودها الرامية إلى دعم الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وبالنظر إلى البيئة الأمنية الهشة، لا سيما في الشرق الأوسط، يحتاج المجتمع الدولي من جميع الأطراف تعاونا معززا ومشاركة نشطة من أجل تفعيل القرار المتعلق بمعاهدة عدم الانتشار.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن أوكرانيا عضو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٤ كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وما برحت أوكرانيا خلال فترة عضويتها التي دامت ٢٢ عاما تفي بالتزاماتها وفقا لأحكام هذا الصك القانوني الدولي. وعلاوة على ذلك، تواصل أوكرانيا التعهد بالتزامات إضافية في إطار مؤتمرات قمة الأمن النووي وتنفيذها بكفاءة. فعلى وجه التحديد، رفضت أوكرانيا استخدام اليورانيوم العالي التخصيب وأزلت جميع مخزونات من أراضيها. وفي سياق قمة الأمن النووي، التي عقدت في واشنطن في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٦، أكدت أوكرانيا من جديد، على أرفع المستويات السياسية، التزامها بمبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها دولة رائدة في هذه العملية.

وتؤيد أوكرانيا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وقد أكدت هذا الموقف على مستوى سياسي رفيع في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. فنحن نعتبر أن عقد مؤتمر بشأن هذه المسألة عمل له أهميته؛ ومن شأن النجاح في تنفيذه أن يرفع مستوى الأمن الإقليمي والدولي ويعزز نظام عدم الانتشار النووي.

رابعاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه القوي بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو المبين في القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وقد أعيد تأكيد ذلك في إعلان برشلونة لعام ١٩٩٥ الذي التزم فيه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إلى جانب جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالسعي إلى إنشاء "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال". ويرى الاتحاد الأوروبي أن قرار عام ١٩٩٥ سارٍ إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، تمشياً مع خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أن الحوار وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة هو السبيل المستدام الوحيد للاتفاق على ترتيبات لعقد مؤتمر مجد، تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها تلك الدول بحرية، على نحو ما تقرّر في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي استعداده للمساعدة في العملية المفضية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، كما فعل في الماضي، من خلال تيسير الحوار بين دول المنطقة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في دفع هذه العملية قدماً من خلال تنظيم الحلقات الدراسية والاجتماعات، كما تم في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، على التوالي. ولا يزال مستشار الاتحاد الرئيسي ومبعوثه الخاص لشؤون عدم الانتشار ونزع السلاح تحت تصرف هذه العملية، وهو على استعداد للالتقاء مع جميع الدول في المنطقة والتواصل معها من أجل استكشاف السبل التي يمكن أن تكون بداية جديدة للعملية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضاً استعداده لمواصلة تقديم المساعدة لمنطقة الشرق الأوسط من خلال مبادرة مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي وضعت تلبية للحاجة إلى تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي على التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وتساهم جميع مراكز التفوق التي أنشئت في الإمارات العربية المتحدة والأردن، والجزائر، والمغرب، في تعزيز بناء القدرات في المنطقة.

وما زال الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى القيام بذلك والتقيّد بها، وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإلى أن تبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاق ضمانات شاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، وكذلك، حسب الاقتضاء، بروتوكولاً معدلاً للكميات الصغيرة. كذلك يمكن أن يساهم الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وهو أمر ضروري من أجل إحراز تقدم نحو إنشاء إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.